

آليات تجنب النزاعات في عقود الإستثمار

Mechanisms for Dispute Avoidance in Investment Contracts

ط/د أحمد نوي^{1*}، مخبر آفاق الحوكمة للتنمية المحلية المستدامة، قسم الحقوق، معهد الحقوق

والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بريكة، طريق امدوكال، بريكة، 05001، الجزائر،

ahmed.noui@cu-barika.dz

أ/د نبيل نوي²، مخبر آفاق الحوكمة للتنمية المحلية المستدامة، قسم الحقوق، معهد الحقوق

والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بريكة، طريق امدوكال، بريكة، 05001، الجزائر،

nabil.nouis@cu-barika.dz

د/ سعد لقليب³، مخبر آفاق الحوكمة للتنمية المحلية المستدامة، قسم الحقوق، معهد الحقوق

والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بريكة، طريق امدوكال، بريكة، 05001، الجزائر،

saad.louglaib@cu-barika.dz

تاريخ قبول المقال: 2024/11/24

تاريخ إرسال المقال: 2024/08/01

الملخص:

تعتبر آليات تجنب النزاعات في عقود الاستثمار أداة حيوية لضمان استقرار العلاقات التجارية وحماية المصالح المشتركة بين الأطراف المتعاقدة، مع تزايد الاستثمارات عبر الحدود وتنوع البيئات الاقتصادية، تبرز الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لتقليل المخاطر وتجنب النزاعات؛ تشمل هذه الآليات الصياغة الواضحة والدقيقة للعقود، التي تسهم في تقليل الغموض وتعزيز التفاهم المتبادل، بالإضافة إلى شروط الثبات التشريعي وإعادة التفاوض التي تتيح للأطراف التكيف مع التغيرات القانونية والاقتصادية.

سنقوم بدراسة فعالية هذه الآليات ودورها في تحقيق استقرار العقود الاستثمارية، مما يعزز الثقة بين المستثمرين والدول المضيفة ويحفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة. **الكلمات المفتاحية:** آليات تجنب النزاعات، استقرارية، ثبات الأطر التشريعية، مرونة التفاوض.

* أحمد نوي.

Abstract:

Conflict avoidance mechanisms in investment contracts are considered an essential tool for ensuring the stability of commercial relationships and protecting the mutual interests of the contracting parties. The need for effective strategies to minimize risks and prevent disputes becomes evident with the increase in cross-border investments and the diversity of economic environments. These mechanisms include clear and precise contract drafting, which reduces ambiguity and enhances mutual understanding, in addition to terms of legislative stability and renegotiation that allow parties to adapt to legal and economic changes.

We will study the effectiveness of these mechanisms and their role in achieving the stability of investment contracts, which enhances trust between investors and host countries and stimulates direct foreign investments.

Key words: Conflict avoidance mechanisms, stability, legislative framework stability, negotiation flexibility.

المقدمة:

تُعد آليات تجنب النزاعات في عقود الاستثمار أداة جوهرية لضمان استقرار العلاقات التجارية وحماية المصالح المشتركة بين الأطراف المتعاقدة. مع تزايد الاستثمارات العابرة للحدود وتنوع البيئات الاقتصادية، تبرز الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لتقليل المخاطر وتجنب النزاعات. تشمل هذه الآليات على صياغة العقود بشكل واضح ودقيق، مما يساهم في تقليل الغموض وتعزيز التفاهم المتبادل، وتتضمن أيضًا شروط الثبات التشريعي وإعادة التفاوض التي تمكن الأطراف من التكيف مع التغيرات القانونية والاقتصادية.

لطالما كانت معالجة المنازعات أحد الأهداف الرئيسية لأي نظام قانوني، حيث يعمل القانون إما على منع وقوعها من الأساس أو تسويتها بعد وقوعها. وتتميز منازعات الاستثمار بطبيعة خاصة ناتجة عن خصائص وذاتية عقود الاستثمار الدولية، التي تنثير العديد من المشكلات القانونية والمنازعات المعقدة والحادة. وتنشأ هذه المشكلات والمنازعات من التفاوت وعدم التكافؤ في المراكز القانونية لأطراف هذه العقود، إذ أنها تبرم بين طرفين غير متكافئين؛ الدولة المضيفة من جهة، والمستثمر الأجنبي التابع لدولة أخرى من جهة ثانية. تتمتع الدولة بوصفها شخصًا من أشخاص القانون الدولي العام، بمزايا سيادية استثنائية لا يتمتع بها الشخص الأجنبي الخاص المتعاقد معها، الذي يعد كأصل عام شخصًا من أشخاص القانون الخاص. هذا التفاوت لا يقتصر فقط على المركز القانوني للأطراف بل يتعداه ليشمل التفاوت في القوة الاقتصادية للأطراف المتعاقدة.

تكمن المشكلة الأساسية التي تلازم عقود الاستثمار الدولية في كيفية خلق حالة من التوازن بين الأهداف والآمال المشروعة للمستثمر الأجنبي في أن يظل العقد كما هو دون المساس به من جهة، ومتطلبات التنمية الاقتصادية في الدول التي تحرص غالباً على ممارسة حقوقها وسلطاتها التنظيمية للحفاظ على مصالحها العامة من جهة أخرى، وبالتالي فإن التوفيق بين مطلب تشجيع الاستثمار ومطلب حماية السيادة يعقد من تسوية المنازعات، ويجعل المنازعات أكثر تعقيداً، وأمام هذه الحقيقة يصبح توازن العقد أمراً حاسماً لتجنب المنازعات.

بالنظر لأهمية استمرار الاستثمار بالنسبة لكل من طرفيه، فمن الضروري العمل على تجنب المنازعات التي من الممكن أن تثار من خلال توقع المسائل التي قد تثير المنازعات بشأنها، وأن تحدد مسبقاً وسائل منعها كأن تُدرج شروط في عقد الاستثمار تعالج تلك المسائل، ولعل أهمها هو شروط الثبات في تجنب المنازعات، وشروط إعادة التفاوض، ودور صياغة العقد، وبذلك فإن واقع العقود المبرمة بين الدول والمستثمرين الأجانب يكشف عن ثلاث وسائل للمساعدة في تجنب المنازعات التي يمكن أن تثيرها تلك العقود، وذلك من خلال ضمان الحد الأقصى من التوافق بين متطلبات الاستقرار والتطوير وكذلك الحفاظ على التوازن العادل بين سيادة الدولة المضيفة على مواردها وثرواتها الطبيعية وحماية الاستثمار الأجنبي.

يسعى هذا البحث إلى استكشاف فعالية آليات تجنب النزاعات ودورها في الحفاظ على استقرار عقود الاستثمار الدولية. من خلال ضمان أقصى توافق بين متطلبات الاستقرار والتطوير، والحفاظ على توازن عادل بين سيادة الدول المضيفة على مواردها وحماية الاستثمارات الأجنبية، تسهل هذه الآليات تجنب النزاعات. بناءً على ما تم ذكره، يمكننا طرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل آليات تجنب منازعات الاستثمار؟

للإجابة على هذه الإشكالية، قررنا تنظيم الدراسة ضمن مبحثين رئيسيين. سيعنى المبحث الأول بمناقشة حسن صياغة العقود الاستثمارية، في حين سيمركز المبحث الثاني على دراسة شروط الثبات التشريعي وإعادة التفاوض. سنستخدم المنهج الوصفي لعرض البيانات المتعلقة بكل آلية، والمنهج التحليلي لتحليل هذه البيانات وتقييم دور الآليات المذكورة.

المبحث الأول: حسن صياغة العقد الاستثماري

في عالم الاستثمارات العابرة للحدود، تبرز الحاجة الملحة لعقود مصاغة بدقة لضمان الوضوح والشفافية بين الأطراف المتعاقدة؛ يعتبر حسن صياغة العقد الاستثماري ركناً أساسياً يؤثر بشكل مباشر على استدامة ونجاح العلاقات التجارية، حيث توفر الصياغة الواضحة والدقيقة أساساً صلباً للحد من المخاطر وتجنب

النزاعات المحتملة، يشكل العقد الاستثماري إطاراً قانونياً يُمكن الأطراف من التنقل عبر التعقيدات القانونية والاقتصادية بفعالية، مما يساهم في خلق بيئة استثمارية مستقرة ومرنة تتيح للمستثمرين تحقيق أهدافهم الاقتصادية مع حماية حقوقهم القانونية.

إن التأكيد على أهمية الصياغة الجيدة للعقود ليس مجرد مسألة تقنية، بل هو ضمان للعدالة والنزاهة في التعاملات الاستثمارية، حيث أن كل بند وشرط يُدرج في العقد يحمل في طياته القدرة على تشكيل مسار العلاقات التجارية لسنوات قادمة؛ فيجب التعامل مع هذه العملية بمنتهى العناية والدقة، مع مراعاة التوازن بين مصالح جميع الأطراف المعنية.

سنقوم من خلال هذا المبحث بتحليل أهمية الصياغة الواضحة والدقيقة للعقود وذلك من خلال المطلب الأول، ثم سندرس كيفية تقليل حسن الصياغة للمخاطر والنزاعات.

المطلب الأول: تحليل أهمية الصياغة الواضحة والدقيقة للعقود

يُمكن تجنب الكثير من التحديات والمنازعات القانونية من خلال الاعتماد على عقود مصاغة بشكل جيد؛ كما تضمن هذه الصياغة التفاهم المتبادل وتحدد الالتزامات والحقوق بشكل فعال، مما يساهم في خلق بيئة تعاقدية مستقرة ومنصفة لجميع الأطراف المعنية.

سنبرز من خلال هذا المطلب أهمية الصياغة، ثم نسلط الضوء على الصياغة الدقيقة.

أولاً: أهمية الصياغة الواضحة

تكمن أهمية الصياغة الواضحة في كونها الأساس لضمان التواصل الفعال وتفاادي سوء الفهم في مختلف المجالات، سواء كان ذلك في العقود، الاتفاقيات، أو الوثائق القانونية. الصياغة الواضحة تساعد على تحديد الالتزامات والحقوق بدقة، مما يقلل من احتمالات النزاع ويعزز من فعالية التنفيذ، وبالتالي تعتبر حجر الزاوية لأي تبادل قانوني أو تجاري ناجح.

سنوضح من خلال هذا العنصر دور الصياغة في تقليل الغموض، وتعزيز التفاهم بين أطراف العقد.

1- توضيح دور الصياغة الواضحة في تقليل الغموض

العقود الاستثمارية تُعتبر عنصرًا حيويًا يُساهم في تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين الشركات وشركائها الاستثماريين، مما يفتح المجال لتحقيق نمو سريع، غالبًا ما تحتوي هذه الوثائق على مصطلحات قانونية وصناعية معقدة، مما يشكل تحديًا لفرق إدارة العقود في توضيح هذه المفاهيم للمستثمرين.

هذا الوضع يجعل العقود الاستثمارية معرضة للمخاطر بشكل كبير، حيث أنها تُمثل بيئة خصبة لسوء الفهم، التفاوض غير الكفء، مشكلات الامتثال، ونشوء النزاعات.¹

يمكننا القول أن الطبيعة المعقدة للعقود الاستثمارية، بما تحتويه من مصطلحات قانونية وتقنية متخصصة، تشكل تحديات كبيرة عند محاولة توضيح هذه المفاهيم للمستثمرين، انطلاقًا من هذا يظهر جليًا دور الصياغة الواضحة في تقليل الغموض، حيث أن الصياغة الدقيقة والمفهومة للعقود تُسهل في تبسيط المفاهيم القانونية والصناعية، مما يساعد في تقليل احتمالات سوء الفهم بين الأطراف؛ عندما تكون الشروط والبند واضحة ومحددة بدقة، يصبح من الأسهل على جميع الأطراف المعنية فهم التزاماتهم وحقوقهم، مما يقلل من فرص النزاع والتفاوض غير الفعال.

2- تعزيز التفاهم المتبادل بين الأطراف المتعاقدة

يُعتبر إعداد عقد الاستثمار بشكل دقيق وواضح أمرًا جوهريًا لضمان حماية حقوق جميع الأطراف المشاركة فيه، إن الصياغة المتقنة للعقد لا تضمن فقط فهمًا مشتركًا للشروط من قبل جميع الأطراف، بل توفر أيضًا حماية قانونية فعالة في حال نشوب خلافات أو نزاعات مستقبلية. بدون عقد مصاغ بعناية، قد تنشأ مشكلات قانونية غير متوقعة كان بالإمكان تفاديها.

يساهم العقد الجيد في بناء وتعزيز الثقة بين الأطراف المتعاقدة؛ من خلال توضيح الشروط والأحكام المتعلقة بالاستثمار، يمكن للأطراف كافة أن تشعر بالاطمئنان بأنها تعمل نحو تحقيق هدف مشترك، وبأن مصالحها محفوظة ومحمية على النحو المطلوب.²

مما سبق نقول ان عقد الاستثمار الواضح والدقيق لا يقتصر دوره على الجانب القانوني فقط، بل يلعب دورًا حيويًا في تعزيز التفاهم المتبادل بين الأطراف؛ فوضوح الشروط والأحكام يساعد الأطراف على التواصل

¹ - Krishnapriya Agarwal, Crafting an Investment Agreement: A Step-By-Step Guide, Jun 21, 2023, <https://www.spotdraft.com/blog/investment-agreement-free-template>, 5, July, 2024.

²- eif Wonderbunny, How to write an investment contract?, 2023-07-05, <https://oneflow.com/blog/write-an-investment-contract/#drafting>, 7, July, 2024.

بفعالية، مما يقلل من فرص سوء الفهم ويسهم في تحقيق بيئة تعاونية تدعم تحقيق الأهداف المشتركة، يصبح العقد أداة ليس فقط لتوثيق الاتفاقيات، بل أيضاً لتعزيز التعاون والثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية.

الصياغة الواضحة للعقد تساهم في تسهيل تنفيذ الاتفاقيات والتزام الأطراف بالشروط المتفق عليها، مما يعزز من استمرارية العلاقات التجارية ويضمن تحقيق النتائج المرجوة بكفاءة عالية.

ثانياً: الدقة في الصياغة

تُعد الدقة في الصياغة عنصراً أساسياً لضمان فعالية أي وثيقة قانونية أو تعاقدية، تعكس الدقة في الصياغة التزام الأطراف بتحديد التفاصيل والشروط بوضوح؛ مما يساعد في تجنب الغموض وسوء الفهم الذي قد ينشأ لاحقاً، من خلال التركيز على الدقة؛ يتمكن الأطراف من وضع إطار عمل واضح ومحدد يضمن التفاهم المتبادل والالتزام بالشروط المتفق عليها، مما يعزز من استقرار العلاقات التعاقدية ويقلل من فرص النزاعات.

سنبرز في طيات هذا العنصر أهمية تحديد التزامات وحقوق الأطراف بدقة، ودور الدقة في تجنب التفسيرات المتعارضة.

1- أهمية تحديد الالتزامات والحقوق بدقة

يتعين على طرفي العلاقة التعاقدية بذل جهود حثيثة لإزالة أي غموض أو إبهام يتعلق بالالتزامات والمبادئ التي تحكم علاقاتهما التعاقدية خلال فترة التنفيذ؛ هذا الأمر يكتسب أهمية خاصة في عقود الاستثمار التي تمتد لفترات زمنية طويلة، حيث يجب الاستعداد لمواجهة الظروف الطارئة والتغيرات التي قد تؤثر على استمرارية تنفيذ الشروط التعاقدية والتوازن المالي للعقد، نظراً للطبيعة التعاونية لهذه العقود، يجب على الطرفين الاتفاق مسبقاً على مبدأ التعاون الذي سيحكم علاقاتهما، بهدف صياغة أسلوب تعاوني يساهم في التخفيف من تأثير الحالات الطارئة التي قد تظهر لاحقاً، وذلك من خلال الحلول المنصوص عليها في بنود العقد، مما يتيح اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت الملائم لتحقيق الأهداف التعاقدية.

بناءً على ذلك فإن المهمة الأساسية للمفاوض عند إبرام عقود الاستثمار الدولية تتمثل في كيفية تقادي أسباب النزاعات من خلال صياغة نصوص متوازنة ومتكاملة تعكس إرادات الأطراف بشكل واضح ودقيق.

لكن تحقيق النتائج المطلوبة قد يكون تحدياً كبيراً، خاصة في عقود الاستثمار الدولية التي تجمع بين إرادات مختلفة، وغالباً ما تكون هذه الإرادات متنافرة وغير متكافئة في القوة.³

يمكننا القول ان أهمية تحديد الالتزامات والحقوق بدقة في العقود الاستثمارية تعتبر عاملاً حاسماً لتحقيق استقرار واستدامة العلاقات التعاقدية؛ الصياغة الواضحة والدقيقة تسهم في تقليل فرص سوء الفهم والنزاعات المحتملة، وتضمن أن جميع الأطراف المعنية تدرك تماماً التزاماتها وحقوقها، هذا الوعي المتبادل يخلق بيئة تعاون إيجابية، حيث يمكن للأطراف العمل معاً لتحقيق أهدافهم المشتركة بفعالية.

التحديات التي تواجه المفاوضين في صياغة عقود الاستثمار الدولية تعكس تعقيدات هذه العقود، التي تتطلب توازناً دقيقاً بين مصالح الأطراف المختلفة. النصوص المتوازنة والمحددة بدقة تساعد في تحقيق هذا التوازن، وتضمن أن تكون العقود عادلة وملزمة بشكل متساوٍ لجميع الأطراف، مما يقلل من التفاوت في القوة الاقتصادية والقانونية.

يمكن القول ان الدقة في تحديد الالتزامات والحقوق ليست مجرد مسألة فنية، بل هي عنصر جوهري في بناء الثقة بين الأطراف وضمان استدامة واستقرار العقود الاستثمارية على المدى الطويل.

2-تقليل فرص التفسيرات المتعارضة لبنود العقد

يجب أن تتم صياغة عقد الاستثمار بدقة تعبر بوضوح عن نوايا الطرفين، حيث أن العديد من النزاعات تنشأ عند التنفيذ بسبب عدم الدقة أو الغموض في الصياغة، هذه العيوب قد تؤدي إلى نزاعات معقدة ومطولة بين الأطراف، مما يستهلك الكثير من الوقت والجهد والمال؛ من خلال تحليل الأحكام القضائية والتحكيمية، يتضح أن معظم النزاعات في عقود الاستثمار الدولية تتعلق بمسائل لم يتم تناولها بوضوح من قبل الطرفين.⁴

تشمل عقود الاستثمار الدولية شرط التحكيم كعنصر أساسي لتجنب هذه النزاعات؛ على سبيل المثال، إذا كانت صياغة نظام التحكيم غير واضحة، كما في الحالة التي ينص فيها الشرط على "إحالة النزاع إلى التحكيم التجاري"، فقد ينشأ نزاع حول تفسير هذا الشرط؛ قد يدعي أحد الأطراف أن النظام المقصود هو نظام التحكيم المعمول به في دولة إبرام العقد، مما يؤدي إلى إطالة أمد النزاع إذا اختار أحد الطرفين نظام تحكيم

³ - ازاد شكور صالح، الوسائل البديلة لتسوية منازعات عقود الاستثمار الدولية (دراسة مقارنة)، ط 1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2016، ص 85-86.

⁴ - ازاد شكور صالح، المرجع السابق، ص 86-87.

معين ورفض الطرف الآخر الانصياع له؛ لهذا تلعب المفاوضات الدقيقة ودور الكوادر القانونية المؤهلة في صياغة هذه العقود دوراً حاسماً في حماية المصالح الوطنية ومنع التفسيرات المتعارضة لبند العقد.⁵

يظهر مما سبق أن الدقة في صياغة عقود الاستثمار تلعب دوراً محورياً في تقليل فرص التفسيرات المتعارضة لبند العقد، إن الوضوح في تحديد الالتزامات والشروط يمكن أن يقلل بشكل كبير من النزاعات المحتملة التي قد تنشأ خلال تنفيذ العقد؛ ذلك لأن الصياغة الدقيقة تضمن فهماً مشتركاً ومنسجماً بين الأطراف حول محتوى العقد، مما يساهم في تجنب النزاعات المكلفة والمعقدة.

كما ان إدراج شرط التحكيم كعنصر أساسي في عقود الاستثمار يعكس الحاجة إلى وسيلة فعالة لحل النزاعات التي قد تنشأ؛ غير أن هذا يتطلب أيضاً أن تكون شروط التحكيم محددة بوضوح لتجنب أي لبس في التفسير.

من هذا المنطلق فإن المفاوضات الدقيقة وصياغة العقود بواسطة كوادر قانونية مؤهلة تعتبر حاسمة لضمان حماية المصالح الوطنية وتقليل فرص التفسيرات المتعارضة، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق بيئة استثمارية مستقرة وعادلة.

المطلب الثاني: كيفية تقليل حسن الصياغة للمخاطر والنزاعات

تُعد الصياغة الجيدة للعقود من أهم العوامل التي تساهم في تقليل المخاطر والنزاعات بين الأطراف المتعاقدة. تعتمد فعالية العقد على وضوح ودقة صياغته، حيث يساعد ذلك في تحديد الالتزامات والحقوق بشكل لا يدع مجالاً للغموض أو سوء الفهم. من خلال صياغة محكمة، يمكن تجنب العديد من المشكلات المحتملة، مما يعزز استقرار وأمان العلاقات التعاقدية.

سنتطرق من خلال هذا المطلب، لكيفية تقليل المخاطر والنزاعات عن طريق حسن الصياغة.

أولاً: تحديد المخاطر بوضوح

⁵ - ازاد شكور صالح، المرجع السابق، ص 87.

تُعد عملية تحديد المخاطر بوضوح خطوة أساسية في صياغة العقود الاستثمارية، حيث تساعد في تجنب النزاعات المستقبلية وتعزز من استقرار العلاقة التعاقدية. تشمل هذه العملية كيفية تحديد وتقييم المخاطر المحتملة التي قد تواجه الأطراف خلال تنفيذ العقد، وكذلك توزيع هذه المخاطر بينهم بطريقة واضحة ومحددة.

1- كيفية تحديد وتقييم المخاطر المحتملة في العقد

تُعتبر الصياغة القانونية أداة حيوية لنقل الفكر القانوني من إطار داخلي إلى إطار خارجي، وتُستخدم لتوضيح وتوثيق التفاهات بين الأطراف التعاقدية، عندما يتم صياغة المعاهدات والاتفاقيات والعقود بشكل دقيق ومكتمل وفقاً للأصول والقواعد القانونية، فإن احتمال نشوء النزاعات بين الأطراف يتضاءل أو ينعدم، مما يسهل التواصل ويقلل الحاجة إلى تسوية النزاعات بالوسائل القضائية.⁶

يتجلى دور الصياغة في المفاوضات والمشاورات بين الأطراف، حيث يركز رجال الأعمال والمستثمرون على تجنب النزاعات القانونية. يلعب المسؤول عن الصياغة القانونية دوراً فعالاً في تحديد وتوقع نقاط الخلاف المحتملة ومعالجتها منذ البداية، مما يساعد في تجنب النزاعات. تظهر أهمية المفاوضات كوسيلة وقائية ضرورية عند إبرام عقود الاستثمار، حيث يتم تحديد وتقييم المخاطر المحتملة من خلال المناقشات والاتفاقيات المسبقة. هذه العملية تساعد الأطراف على اتخاذ التدابير والاحتياطات اللازمة لمنع النزاعات المستقبلية، من خلال استباق المشكلات المحتملة ومعالجتها قبل أن تتحول إلى خلافات فعلية. وكما يُقال بحق، إن مفاوضات ما قبل التعاقد تلعب دوراً وقائياً سواء انتهت بإبرام العقد أم لا، حيث أن المفاوضات الجيدة تضمن عقداً يخلو من النزاعات، وفشلها يحول دون إبرام عقد قد يؤدي إلى خلافات مستقبلية.⁷

يمكننا القول ان الصياغة القانونية تُعد أداة حيوية في توضيح وتوثيق التفاهات بين الأطراف التعاقدية، حيث تساعد على تقليل احتمالات نشوء النزاعات عند تنفيذ العقود، عندما تكون الصياغة دقيقة ومكتملة، تُسهّل التواصل وتقلل الحاجة إلى تسوية النزاعات بالوسائل القضائية؛ يتضح دور الصياغة في مراحل المفاوضات، حيث يتم التركيز على تحديد وتقييم المخاطر المحتملة ومعالجتها منذ البداية، مما يساهم في الوقاية من النزاعات المستقبلية، تلعب المفاوضات الدقيقة دوراً وقائياً حاسماً عند إبرام عقود الاستثمار، حيث يمكن للأطراف استباق المشكلات المحتملة واتخاذ التدابير اللازمة لمعالجتها قبل أن تتحول إلى خلافات فعلية؛ هذا النهج

⁶ - ازاد شكور صالح، المرجع السابق، ص 84.

⁷ - ازاد شكور صالح، المرجع السابق، ص 85.

الوقائي يضمن أن تكون العقود متينة وخالية من النقاط الخلافية، مما يعزز من استقرار العلاقات التعاقدية ويقلل من المخاطر المستقبلية.

2-توزيع المخاطر بين الأطراف بطريقة واضحة ومحددة

تعد عملية توزيع المخاطر بين الأطراف بطريقة واضحة ومحددة أمراً جوهرياً لضمان نجاح العقد الاستثماري واستدامته؛ من خلال تحديد المسؤوليات بدقة وتوضيح المخاطر المحتملة لكل طرف، يمكن تجنب النزاعات التي قد تنشأ بسبب التفسيرات المختلفة للالتزامات، تلعب الصياغة القانونية دوراً حيوياً في توثيق هذه التفاهات، مما يساهم في تعزيز الثقة بين الأطراف ويضمن توافقاً متبادلاً حول كيفية إدارة المخاطر؛ هذه الشفافية تمكن الأطراف من الاستعداد والتخطيط لمواجهة التحديات المحتملة بشكل فعال، مما يعزز من استقرار العلاقة التعاقدية ويقلل من فرص النزاعات المستقبلية.

ثانياً: تقليل النزاعات

يعد تقليل النزاعات في العقود الاستثمارية أمراً حيوياً لضمان استقرار العلاقة التعاقدية وتحقيق الأهداف المشتركة بين الأطراف؛ تعتمد هذه العملية على صياغة دقيقة وواضحة لبنود العقد، بالإضافة إلى إدراج تدابير وقائية ونصوص احتياطية للتعامل مع الظروف الطارئة، من خلال هذه الإجراءات؛ يمكن الحد من النزاعات المحتملة وتعزيز الثقة بين الأطراف.

1-إدراج بنود وتدابير وقائية لتجنب النزاعات

اشتراط شروط إعادة التفاوض أو مراجعة العقد أحد الأساليب الفعالة لتقاضي المنازعات بين الأطراف. كما ينبغي استيفاء الوسائل البديلة مثل الوساطة والتوفيق قبل اللجوء إلى التحكيم، بهدف إنهاء النزاع ودياً بين الدولة المضيفة والمستثمر.⁸

يعد إدراج بنود وتدابير وقائية في العقد من أهم الاستراتيجيات لتجنب النزاعات، تتضمن هذه البنود توضيح آليات حل النزاعات المحتملة والتأكيد على الإجراءات الواجب اتباعها في حالة حدوث خلافات؛ تساعد

⁸ - ازاد شكور صالح، المرجع السابق، ص 91.

هذه التدابير على توجيه الأطراف نحو الحلول السلمية وتوفير إطار عمل محدد للتعامل مع المشكلات قبل تصاعدها إلى نزاعات قانونية معقدة.

2-أهمية النصوص الاحتياطية وإجراءات الطوارئ في تقليل فرص النزاعات

تلعب النصوص الاحتياطية وإجراءات الطوارئ دورًا حاسمًا في تقليل فرص النزاعات؛ كما توفر خططًا بديلة وآليات للتعامل مع الظروف غير المتوقعة التي قد تؤثر على تنفيذ العقد؛ من خلال تضمين مثل هذه الإجراءات في العقد، يمكن للأطراف الاستعداد بشكل أفضل للتحديات المفاجئة، مما يعزز من استقرار العلاقة التعاقدية ويقلل من احتمالية حدوث نزاعات مستقبلية.

المبحث الثاني: شرط الثبات التشريعي وشرط إعادة التفاوض

في بيئة الاستثمار العالمية المتقلبة، يسعى المستثمرون والدول المضيفة على حد سواء إلى تحقيق مستوى عالٍ من الأمان القانوني والتنبؤية في عقودهم؛ يأتي شرط الثبات التشريعي وشرط إعادة التفاوض كأدوات حيوية لتحقيق هذه الغايات، مما يسمح للأطراف بالاستجابة بفعالية للتغيرات الاقتصادية والتنظيمية دون المساس بالاستقرار العام للمشروع الاستثماري.

من خلال توفير آليات للثبات التشريعي، تضمن العقود أن التغييرات في السياسات الحكومية لن تؤثر سلبًا على الاستثمارات القائمة، بينما يعزز شرط إعادة التفاوض المرونة ويتيح للأطراف إمكانية التكيف مع الظروف الجديدة، هذا التوازن بين الاستقرار والمرونة يعزز الثقة بين المستثمرين والحكومات، ويشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة لكلا الطرفين.

سنقوم بتحليل دور شرط الثبات التشريعي في حماية الاستثمار، ثم نسلط الضوء على فعالية شرط إعادة التفاوض مع التغيرات الاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: تحليل الدور الذي يلعبه شرط الثبات التشريعي في حماية الاستثمارات

يعتبر شرط الثبات التشريعي من الركائز الأساسية في تعزيز الاستقرار القانوني للاستثمارات، حيث يهدف إلى توفير بيئة قانونية مستقرة تضمن حماية حقوق المستثمرين على المدى الطويل. من خلال هذا

الشرط، يسعى الأطراف إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالتغيرات التشريعية المفاجئة التي قد تؤثر سلباً على الاستثمارات.

سنقوم بتحليل الدور الحيوي الذي يلعبه شرط الثبات التشريعي في حماية الاستثمارات، متناولين الإطار القانوني الذي يقوم عليه، بالإضافة إلى كيفية توفير الحماية اللازمة للاستثمارات من تأثير التغيرات التشريعية.

أولاً: الإطار القانوني لشرط الثبات التشريعي

يلعب شرط الثبات التشريعي دوراً محورياً في العقود الاستثمارية، حيث يسعى إلى تأمين بيئة قانونية مستقرة للمستثمرين، يُعتبر هذا الشرط أداة أساسية لضمان عدم تأثر الاستثمارات بالتغيرات التشريعية المفاجئة التي قد تطرأ خلال فترة الاستثمار.

سنستعرض من خلال هذا العنصر الإطار القانوني الذي يقوم عليه شرط الثبات التشريعي، متناولين تعريفه ومفهومه، بالإضافة إلى الأساس القانوني الذي يُعتمد عليه في تضمين هذا الشرط في العقود الاستثمارية.

1-تعريف ومفهوم شرط الثبات التشريعي

شرط الثبات التشريعي هو التزام تعاقدى من الدولة بعدم تطبيق أي تشريع جديد يؤثر سلباً على العقد المبرم مع المستثمر الأجنبي؛ يهدف هذا الشرط إلى حماية المستثمر من مخاطر التعديلات التشريعية المفاجئة، ويضمن بقاء القانون الواجب التطبيق كما هو وقت إبرام العقد، كما يُعتبر وسيلة لتجميد دور الدولة في التشريع فيما يتعلق بالعقد، مع بقاء التشريع الأصلي دون تعديل، وذلك لضمان استقرار واستدامة الاستثمارات الأجنبية في ظل بيئة قانونية مستقرة.⁹

عند تضمين شرط الثبات التشريعي في عقد الاستثمار أو النص عليه في قانون الدولة المضيفة، يصبح التزاماً يقع على عاتق الدولة المضيفة بتطبيق القانون الساري وقت إبرام العقد، مما يمنع تعديل أو إلغاء

⁹ - خالد حسن أحمد لطفي، الآليات القانونية لتسوية منازعات عقود الاستثمار الدولية، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2021،

النظام القانوني المطبق على العقد. يتيح هذا الشرط للمستثمر الاستفادة من الإعفاءات الضريبية والامتيازات الأخرى التي قد تتعرض للتعديل أو الإلغاء مستقبلاً.¹⁰

لا يجرّد هذا الشرط الدولة المضيفة من سلطاتها التشريعية بالكامل، بل يحد من تأثير التعديلات القانونية على العقود الاستثمارية لضمان استقرار الاستثمارات.¹¹

تُعتبر هذه المحاولة من قبل الطرف الضعيف وسيلة لعزل القانون الوطني للدولة المضيفة عن العقد، من خلال تجميده زمنياً بحيث يُطبق القانون الذي كان سارياً وقت إبرام العقد فقط، مستبعداً أي تعديلات مستقبلية. هذا التجميد الزمني يهدف إلى حماية العقد من التأثيرات التشريعية اللاحقة، مما يجعله غير متأثر بالتغييرات القانونية الجديدة ويبقى تحت نظام قانوني ثابت ومستقر.¹²

يُساهم شرط الثبات التشريعي في تحقيق توازن بين مصالح الدولة والمستثمرين الأجانب، من خلال توفير استقرار قانوني يُشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية ويضمن حماية طويلة الأمد للاستثمارات القائمة.

2- الأساس القانوني لشرط الثبات التشريعي في العقود الاستثمارية

وفقاً لقانون الاستثمار الجزائري، لا تنطبق التغييرات الناجمة عن مراجعة أو إلغاء القانون على الاستثمارات التي تمت تحت مظلته، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.¹³

يحدد هذا النص الأساس القانوني لشرط الثبات التشريعي في العقود الاستثمارية، حيث يوفر حماية قانونية للاستثمارات القائمة ضد التعديلات التشريعية المستقبلية، مما يعزز من استقرار البيئة الاستثمارية ويضمن حقوق المستثمرين.

تباينت الآراء حول الطبيعة القانونية لشرط الثبات التشريعي. يرى فريق أن هذا الشرط يعد تحويلياً لطبيعة قانون العقد، حيث يمنع تطبيق التعديلات المستقبلية ويدمج القانون الأصلي في العقد كشرط تعاقدية

¹⁰ - فاضل طعيمة، الحماية القانونية لعقد الإستثمار في القانون العراقي (دراسة تحليلية مقارنة)، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق بصفاقس، جامعة صفاقس، 2022-2033، ص 111.

¹¹ - فاضل طعيمة، المرجع نفسه، ص 112.

¹² - خالد كمال عكاشة، دور التحكيم في فض منازعات عقود، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2014، ص 132.

¹³ - المادة 13 من القانون رقم 22-18، مؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار، ج ر50، مؤرخة في 28 جويلية

بناءً على مبدأ سلطان الإرادة. في المقابل، يعتبر فريق آخر أن شرط الثبات التشريعي هو استثناء لمبدأ التطبيق الفوري للقانون الجديد، حيث يوقف سريان التشريعات الجديدة على العقد، مما يضمن بقاء القانون الذي أبرم في ظلّه العقد دون تأثير. هذا التكييف يعزز استقرار العقود الاستثمارية ويحميها من التغيرات التشريعية المفاجئة.¹⁴

مما سبق نقول ان شرط الثبات التشريعي يوفر أداة قانونية حاسمة لتعزيز استقرار الاستثمارات، حيث يحمي المستثمرين من التعديلات القانونية المفاجئة. من خلال دمج هذا الشرط في العقود، يتم تحقيق توازن بين مصلحة الدولة في تحديث قوانينها وضمان استمرارية الاستثمارات في بيئة قانونية مستقرة.

ثانياً: حماية الاستثمارات من التغيرات التشريعية

في ظل التقلبات التشريعية المستمرة، تصبح حماية الاستثمارات من التغيرات التشريعية المفاجئة أمراً حيوياً للمستثمرين والدول المضيفة، سنبرز من خلال هذا العنصر أهمية شرط الثبات التشريعي كآلية لتأمين العقود الاستثمارية ضد التعديلات غير المتوقعة ، ثم نستعرض تأثير هذا الشرط في حماية الاستثمارات، مما يوفر فهماً شاملاً للتدابير الضرورية لضمان استمرارية ونجاح الاستثمارات في بيئة قانونية متغيرة.

1-كيفية حماية العقود من التعديلات التشريعية المفاجئة

من أجل حماية المستثمرين الأجانب من المخاطر التشريعية، يوفر شرط الثبات التشريعي حماية قانونية بالحد من السلطة التشريعية للدولة في إحداث تعديلات قد تؤثر على الأسس الاقتصادية للعقد. يستهدف هذا الشرط تحقيق التوازن في العقد من خلال منع تطبيق أي تشريعات أو إجراءات إدارية جديدة على العقد بعد توقيعه، مما يضمن استقرار الأحكام العقدية وفقاً للقوانين السارية وقت الإبرام.¹⁵

الفعالية الأساسية لشرط الثبات التشريعي في عقود الاستثمار تتمثل في تقليص الفجوة بين السيادة القانونية للدولة والتزاماتها تجاه المستثمرين الأجانب؛ الشرط يعمل كضمان لحماية المستثمرين من التغيرات القانونية الفجائية، محافظاً على الفوائد المكتسبة من العقد ومقيّداً السلطات التشريعية للدولة بما يضمن الاستقرار

¹⁴ - عنتر حديدي، حماية الاستثمارات الأجنبية في ظل القانون الجزائري، د.ط، دار المتنبى للطباعة والنشر، الجزائر، 2023، ص184-186.

¹⁵ - هديل عدنان انور العاني، دور الاتفاقيات الدولية في تسوية منازعات الاستثمار، ط1، دار وليد للنشر والتوزيع والبرمجيات، مصر، 2021، ص48.

الاستثماري، بينما يُعتبر شرط الثبات التشريعي حيويًا لحماية المستثمرين، فإن هناك منتقدين يشيرون إلى أن الحكومات يجب أن تحتفظ بالقدرة على تعديل القوانين الضريبية رغم الشروط التعاقدية الموقعة.¹⁶

يُعتبر هذا الشرط استراتيجي قانونية مهمة تُستخدم لحماية المستثمرين الأجانب من المخاطر التشريعية، عن طريق حد السلطة التشريعية للدولة في تغيير القوانين التي قد تؤثر سلباً على الاتفاقيات الاستثمارية، ويعمل على ضمان استقرار الأحكام العقدية ويحافظ على القوانين كما كانت عند إبرام العقد، لكنه يواجه انتقادات تدعو لضرورة أن تحتفظ الحكومات بالقدرة على تعديل القوانين الضريبية لتفادي تعارض مع مصالحها الوطنية.

2- تأثير شرط الثبات التشريعي على الاستثمارات

على الرغم من أن شرط الثبات التشريعي يُدرج في اتفاقيات الاستثمار لضمان الاستقرار، إلا أنه لا يقيّد الدولة المضيفة بشكل كامل؛ إذ تحتفظ الدولة بسلطانها السيادية، وقد تقدم على إجراء تغييرات تشريعية تؤثر على شروط الاتفاقية إذا اعتبرت تلك التغييرات ضرورية لمصالحها القومية.¹⁷

عقود الاستثمار التي تُبرم بين طرفين من نظم قانونية مختلفة تخضع لمبدأ العدالة الذي يضمن التوازن بين الأطراف، شرط الثبات التشريعي يُسهم إيجاباً في هذا التوازن لصالح المستثمر الأجنبي، فهو يضمن عدم تأثير أية تغييرات تشريعية مستقبلية على القانون المطبق على العقد، مما يعزز استقرار العقد ويحمي حقوق المستثمر.¹⁸

كما يحمل بعض الآثار السلبية، إذ يُعتبر تقييداً لسيادة الدولة من خلال تحديد قدرتها على تعديل القوانين التي تؤثر على العقود القائمة. الشرط يفرض تثبيت القانون الواجب التطبيق على العقد زمنياً، مما يتعارض مع الأصول الفنية لتنازع القوانين. يُنظر إليه كتجاوز للسلطة التشريعية التي تملك حق التعديل، ما يُشكل تحدياً للسيادة القانونية للدولة ويتناقض مع الأعراف القانونية الدولية. فالقانون بحسب ما أوردت محكمة استئناف باريس في عام 1936، يجب أن يخضع ليس فقط للتشريع الحالي بل أيضاً لأي تعديلات مستقبلية.¹⁹

¹⁶ - عنتر حديدي، المرجع السابق، ص 195-196.

¹⁷ - هديل عدنان انور العاني، المرجع نفسه، ص 46.

¹⁸ - عنتر حديدي، المرجع السابق، ص 195.

¹⁹ - خالد حسن أحمد لطفي، المرجع السابق، ص 100-101.

على الرغم من أهمية الشرط في ضمان استقرار الاستثمارات، فإنه لا يحرم الدول المضيفة من سلطاتها السيادية كاملاً، بل تظل قادرة على إجراء تعديلات تشريعية تعتبرها ضرورية لمصالحها القومية. من جهة أخرى يساهم في تعزيز التوازن العقدي بين الأطراف ويعمل كحصن ضد التغييرات التشريعية الطارئة التي قد تعصف بحقوق المستثمرين الأجانب، إلا أنه يعتبر أيضاً تحدياً لسيادة الدول عبر تقييد سلطاتها في تعديل القوانين المؤثرة على العقود الاستثمارية.

المطلب الثاني: استكشاف فعالية شرط إعادة التفاوض كآلية للتكيف مع التغيرات الاقتصادية أو السياسية

في عالم يتسم بتقلبات اقتصادية وسياسية مستمرة، يكتسب شرط إعادة التفاوض أهمية خاصة كأداة تكيفية في العقود. هذا الشرط يتيح للأطراف المرونة اللازمة لمواجهة التغييرات غير المتوقعة، مما يضمن استمرارية وفعالية الاتفاقيات.

سنستكشف من خلال هذا المطلب، كيفية عمل شرط إعادة التفاوض وتأثيره على التكيف مع التحولات الاقتصادية أو السياسية، من خلال تحليل دوره في الاتفاقيات الاستثمارية.

أولاً: آلية عمل شرط إعادة التفاوض

شرط إعادة التفاوض يُعد أداة تعاقدية تتيح للأطراف إعادة النظر في شروط العقد لمواكبة التطورات الاقتصادية أو السياسية المستجدة.

من خلال هذا العنصر سنتعمق في فهم آلية عمل هذا الشرط، بدءاً من الاستراتيجيات الفعالة لصياغته في العقود وصولاً إلى تحديد الشروط والإجراءات التي تضمن تفعيله بشكل سليم عند الضرورة.

1- كيفية صياغة شرط إعادة التفاوض بفعالية في العقود

يُعد شرط إعادة التفاوض مكوناً رئيسياً للتغلب على العقبات المحتملة أثناء التنفيذ، هذا الشرط يتضمن الاتفاق مسبقاً على إمكانية ظهور ظروف تتطلب تعديل الاتفاق للحفاظ على التوازن المالي والاقتصادي للعقد؛

بموجبه يمكن للأطراف مراجعة وتعديل بنود العقد استجابةً للتغيرات الكبرى، مما يمكنهم من حل النزاعات التي قد تظهر خلال تنفيذ العقود الدولية بصورة عامة وعقود الاستثمار بشكل خاص.²⁰

يُعد شرطاً اتفاقياً يتوجب الاتفاق عليه صراحةً ضمن نص العقد، ويُحدد بناءً على الإجماع بين الأطراف؛ تُصاغ تفاصيل هذا الشرط بعناية لتوضيح الأحداث المؤهلة للتفاوض والإجراءات المتبعة في حالة حدوث تغييرات تؤثر على الاستقرار الاقتصادي أو المالي للعقد، الأطراف غالباً ما تحدد سياقات محددة تتطلب إعادة التفاوض؛ سواء كانت ظروفًا اقتصادية، سياسية أو مالية، وتضع معايير لتطبيق الشرط بمجرد تحقق الظروف المعينة بغض النظر عن حجم الضرر، يمكن أن يتضمن العقد بنوداً تنظم إجراء المفاوضات بموجب مبدأ حسن النية، أو الاستعانة بمختصين للإشراف على عملية التفاوض.²¹

يُعد شرط إعادة التفاوض في عقود الاستثمار أداة أساسية للتعامل مع العقبات المحتملة وضمان التوازن المالي والاقتصادي للعقد؛ يجب أن يكون هذا الشرط اتفاقياً وصريحاً، يتضمن تحديداً واضحاً للظروف التي تستدعي إعادة التفاوض والإجراءات المتبعة، يتيح للأطراف تعديل بنود العقد استجابةً للتغيرات الكبيرة، مما يساعد في حل النزاعات المحتملة، مع التأكيد على الالتزام بحسن النية وقد يتطلب الاستعانة بمختصين للإشراف على المفاوضات.

2-الشروط والإجراءات المرتبطة بتفعيل شرط إعادة التفاوض

لتفعيل وسيلة إعادة التفاوض، المتمركزة حول تسوية النزاعات التي تنجم عن تنفيذ الالتزامات في عقود الاستثمار، يُشترط أن تكون هذه الوسيلة كفيلة بمعالجة وحل الاضطرابات التي تظهر في الهيكل الاقتصادي والمالي للعقد. يتطلب ذلك توافر عناصر محددة لضمان تطبيق وفاعلية إعادة التفاوض في مواجهة الظروف المستجدة التي تطرأ على العقد. من بين هذه العناصر؛ يكون على الأطراف التقدير الدقيق للأحداث غير المتوقعة التي تخل بالتوازن العقدي، حيث يجب أن تُقدر هذه الأحداث ونتائجها السلبية معاً، لاعتبار أن الفصل بينهما غير منطقي ولا يؤدي إلى تحقيق الغاية المرجوة من تطبيق شرط إعادة التفاوض.²²

²⁰ - فاضل طعيمة، المرجع السابق، ص 162.

²¹ - عنتر حديدي، المرجع السابق، ص 198-199.

²² - فاضل طعيمة، المرجع السابق، ص 171.

يشترط كذلك حدوث ظروف استثنائية وغير متوقعة، تؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي للعقد؛ عقود الاستثمار غالباً ما تمتد لفترات طويلة، مما يجعلها عرضة لتغيرات غير متوقعة اقتصادية، سياسية أو مالية تؤدي إلى تراخي في التنفيذ وتُسبب اختلالاً في الأداءات المتقابلة، مما يجعل التنفيذ مرهقاً لأحد الأطراف، بناءً على نظرية الظروف الاستثنائية في القانون الدولي والمادة 107 من القانون المدني الجزائري، يجب أن تكون هذه الظروف غير متوقعة وتؤدي إلى اختلال كبير في التوازن المالي للعقد، بحيث يصبح تنفيذ الالتزامات مرهقاً وليس مستحيلاً، كما تم تأكيده في حكم غرفة التجارة بباريس رقم 8873 لسنة 1997.²³

لتحقيق الأهداف المنشودة من الضروري التفاوض حول بعض الجوانب الأساسية بين الطرفين، يجب أن يشمل هذا تحديد المدة الزمنية القصيرة لبدء المفاوضات بعد تعليق العقد، بالإضافة إلى تنظيم مكان الاجتماع والالتزامات الواجب اتباعها خلال المفاوضات، مثل الالتزام بالتعامل بحسن نية وتباعد انتهاك هذه الالتزامات، كما يجب أيضاً الاتفاق على توقعات واضحة لنتائج المفاوضات، سواء نجحت أم فشلت، وتوضيح دور أي وسطاء أو محكمين محتملين؛ تحديد هذه الأمور مسبقاً يمنع العديد من المشكلات أثناء التنفيذ ويساهم في الحفاظ على استقرار العقود بشكل يحترم السيادة الوطنية للدولة المضيفة.²⁴

يتم الاتفاق بين الأطراف على أنه في حال أدت ظروف معينة إلى اختلال التوازن العقدي وتسببت في ضرر ملموس لأحد الأطراف أو كلاهما، يُطبق هذا الشرط لإعادة التفاوض على البنود العقدية.²⁵

انطلاقاً مما سبق فإن شرط إعادة التفاوض يعد أداة حيوية في عقود الاستثمار لضمان التكيف مع الظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة؛ يتطلب هذا الشرط تحديد دقيق للأحداث غير المتوقعة التي قد تؤدي إلى اختلال التوازن العقدي، مما يضمن أن المفاوضات تتم بفعالية وتحقق غاياتها، علاوة على ذلك يجب الاتفاق على إجراءات واضحة ومحددة لبدء المفاوضات، بما في ذلك تنظيم الجوانب الزمنية والمكانية والالتزامات الأطراف خلال هذه العملية. الالتزام بحسن النية وتحديد التوقعات المسبقة لنتائج المفاوضات يساهم في منع النزاعات وضمان استقرار العقود، مع الحفاظ على التوازن بين حقوق الأطراف واحترام سيادة الدولة المضيفة.

ثانياً: التكيف مع التغيرات الاقتصادية أو السياسية

²³ - عنتر حديدي، المرجع السابق، ص 199-200.

²⁴ - ازاد شكور صالح، المرجع السابق، ص 83-84.

²⁵ - فاضل طعيمة، المرجع السابق، ص 165.

يشكل شرط إعادة التفاوض ركيزة للتجاوب بفعالية مع التحولات المعاصرة، ممكّنًا الأطراف من مراجعة وتعديل التزاماتهم التعاقدية لمواكبة الظروف الجديدة.

سنبحث في الدور الذي يلعبه هذا الشرط في ضمان استمرارية العقود وتكيفها مع المتغيرات المستجدة، بالإضافة إلى تقييم فعاليته في التعامل مع التحديات التي قد تطرأ.

1- دور شرط إعادة التفاوض في استمرارية العقود في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية

بعض الدول تحرص على تضمين شروط المراجعة أو إعادة التفاوض في عقود الاستثمار طويلة الأجل، لمواجهة الظروف غير المتوقعة التي قد تتغير بين إبرام العقد وتنفيذه. تتطلب هذه الظروف المتغيرة إعادة النظر في شروط العقود، خاصة في ظل التغيرات السياسية الكبيرة مثل الاستقلال الوطني، مما يجعل مراجعة هذه العقود ضرورة.²⁶

تساهم شروط إعادة التفاوض في عقود الاستثمار بشكل كبير في تجنب النزاعات المحتملة، من خلال ضمان استقرار العقد دون تقييد صارم بممارسات السيادة للدولة المضيفة. هذه الشروط تساعد في تفادي التعطيل المفاجئ، حيث تضمن استقرار العقد منذ البداية مع إمكانية التعديل لاحقاً.²⁷

يمكننا القول ان الشروط تعزز من مرونة العقود الاستثمارية، وتتيح تكيفها مع الواقع المتغير، هذا يساهم في حماية الأطراف من الآثار السلبية للتحولات السياسية والاقتصادية الغير متوقعة، مؤمنة بذلك ضرورة الحفاظ على التوازن العقدي. من خلال تسهيل التعديلات اللازمة بناءً على الظروف الجديدة، تقلل هذه الشروط من فرص نشوء النزاعات وتعزز استدامة العلاقات الاستثمارية، حيث تسمح بالاستجابة المرنة للتطورات الكبرى دون المساس بالأطر الأساسية للعقود.

2- فعالية شرط إعادة التفاوض في مواجهة التغيرات

²⁶ - ازاد شكور صالح، المرجع السابق، ص 81.

²⁷ - خالد حسن أحمد لطفي، المرجع السابق، ص 105.

أصبحت إعادة التفاوض في عقود الاستثمارات الأجنبية ضرورة ملحة بسبب المتغيرات والظروف المتجددة. رغم ذلك، ما زالت مراجعة هذه العقود وإعادة التفاوض بشأنها تشكل جزءاً كبيراً من النزاعات بين المستثمرين الأجانب والدول المضيفة.²⁸

وجود الدول النامية كطرف في غالبية عقود الاستثمار، وما يرتبط به من عوامل سياسية واقتصادية، يعزز الحاجة إلى إعادة النظر والتفاوض في شروط هذه العقود؛ من وجهة نظر حكومات الدول المضيفة، تعتبر عقود الاستثمار وثائق مرنة قابلة للتطوير والتكيف مع التغيرات في الظروف الاقتصادية والسياسية، مما يبرز فعالية شرط إعادة التفاوض في الحفاظ على استمرارية واستقرار هذه العقود.²⁹

تتجلى فعالية هذه الشروط في قدرتها على تحقيق التوازن والاستقرار في العقود الاستثمارية، دون تجاوز الحدود المنصوص عليها في الاتفاقية؛ عند بدء عملية إعادة التفاوض، يجب أن تكون التغييرات ضمن النطاق المحدد، مما يساهم في التكيف مع التغيرات الاقتصادية والسياسية دون المساس بالأسس العقدية المتفق عليها.³⁰

كما تسمح هذه الآلية بالحفاظ على فعالية العقود الاستثمارية من خلال دمجها مع الأهداف الإستراتيجية للدولة، معززةً بذلك استقرار العلاقات التعاقدية في مواجهة أية تغيرات قد تطرأ على الساحة الاقتصادية أو السياسية.³¹

مما سبق نجد ان الشرط يؤكد على المرونة والتوافق في العقود الاستثمارية، مما يمكن الأطراف من التكيف مع التحولات الاقتصادية والسياسية، كما يفضي إلى تحديث العقود بما يتناسب مع الأهداف الإستراتيجية للدولة والمستثمرين، مما يعزز استقرار العلاقات التعاقدية ويمنع النزاعات.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، يتضح أن عقود الاستثمار تشكل جزءاً حيوياً من النظام الاقتصادي العالمي، وأن آليات تجنب المنازعات في هذه العقود تلعب دوراً محورياً في ضمان استقرار ونجاح الاستثمارات.

²⁸ - خالد كمال عكاشة، المرجع السابق، ص 125.

²⁹ - ازاد شكور صالح، المرجع السابق، ص 81.

³⁰ - خالد حسن أحمد لطفي، المرجع السابق، ص 105.

³¹ - عنتر حديدي، المرجع السابق، ص 202.

الأجنبي على وجه الخصوص، يتطلب توازنًا دقيقًا بين مصالح الدول المضيفة والمستثمرين، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى صياغة فعّالة ودقيقة تضمن الوضوح والعدالة لجميع الأطراف المعنية.

الاعتماد على آليات مثل شرط الثبات التشريعي وشرط إعادة التفاوض يساهم في تعزيز الاستقرار التعاقدى والتكيف مع التغيرات السياسية أو الاقتصادية التي قد تؤثر على العقود؛ هذه الآليات تمكن الأطراف من تجنب المنازعات أو حلها بطرق تحافظ على العلاقات الاستثمارية وتدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

مما سبق توصلت دراستنا للنتائج التالية؛

- تحسين صياغة العقود يزيد من وضوح الالتزامات ويقلل من احتمالات التفسيرات المتعددة التي قد تؤدي إلى النزاعات؛

- استخدام بنود وتدابير وقائية مثل شرط الثبات وإعادة التفاوض يساهم في التقليل من فرص نشوء النزاعات بين الأطراف؛

- إدراج النصوص الاحتياطية وإجراءات الطوارئ في العقود يساعد على مواجهة الحالات الطارئة دون اللجوء إلى النزاع؛

- توقع المخاطر وتحديدها بوضوح في العقود يساعد في توزيع الأعباء بين الأطراف ويمنع النزاعات؛

- شروط إعادة التفاوض تمكّن العقود من التكيف مع التغيرات الاقتصادية أو السياسية، مما يحافظ على استمراريتها.

من خلال هذه النتائج، نوصي بما يلي؛

- تحديث القوانين لتعكس التغيرات السياسية والاقتصادية السريعة لضمان فعالية الشروط التعاقدية؛

- تدريب الفرق القانونية على تقنيات الصياغة الفعّالة لضمان الوضوح والدقة؛

- تطوير بروتوكولات واضحة لإعادة التفاوض تشمل آليات للتوسط والتحكيم في حالة فشل المفاوضات؛

- الاستمرار في التحديث والتدقيق الدوري للعقود الاستثمارية لتلبية المتطلبات التنموية المتغيرة وحماية مصالح جميع الأطراف؛

- يُوصى بتعزيز التدريب وبناء القدرات للفرق التفاوضية، خصوصاً في الدول النامية، لتحسين قدراتهم في إدارة العقود الاستثمارية؛

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

- القانون رقم 22-18، مؤرخ في 24 جويلية 2022، يتعلق بالاستثمار، ج 50، مؤرخة في 28 جويلية 2022.

ثانياً: الكتب

- عنتر حديدي، حماية الاستثمارات الأجنبية في ظل القانون الجزائري، د.ط، دار المتنبى للطباعة والنشر، الجزائر، 2023

- هديل عدنان انور العاني، دور الاتفاقيات الدولية في تسوية منازعات الاستثمار، ط1، دار وليد للنشر والتوزيع والبرمجيات، مصر، 2021

- ازاد شكور صالح، الوسائل البديلة لتسوية منازعات عقود الاستثمار الدولية (دراسة مقارنة)، ط 1، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2016

- خالد حسن أحمد لطفي، الآليات القانونية لتسوية منازعات عقود الاستثمار الدولية، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2021

- خالد كمال عكاشة، دور التحكيم في فض منازعات عقود، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2014

ثالثاً: الرسائل والمذكرات

- فاضل طعيمة، الحماية القانونية لعقد الإستثمار في القانون العراقي (دراسة تحليلية مقارنة)، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق بصفافس، جامعة صفافس، 2022-2033

رابعاً: المواقع الإلكترونية

-Krishnapriya Agarwal, **Crafting an Investment Agreement: A Step-By-Step Guide**, Jun 21, 2023, <https://www.spotdraft.com/blog/investment-agreement-free-template>, 6, jun, 2024.

-eif Wonderbunny, **How to write an investment contract?**, 2023-07-05, <https://oneflow.com/blog/write-an-investment-contract/#drafting>, 7, July, 2024.